المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 02 يونيو 2025

اليسار وإفساد وعي الجماهير الشعبية بأضاليل «مناهضة الفساد»

تقرأون في هذا الملف

• نحو تدبير أمثل لخلافات اليسار العمالي...صوب حزب شغيلة اشتراكي ثوري

• عمال النظافة بمولاي بوسلهام : حالة فاقعة لانتفاء أبسط الحقوق العمالية

• المواطنة من الدرجة الثانية لفلسطيني 48

• المركزية الديموقراطية من لينين الى ستالين

• عين على نضالات طبقتنا

• العمل النقابي والدعارة، بعض الأسئلة المحرجة

• شيوعيو المغرب والمغاربة

• 1909 يوليو: أنطون بانيكويك تدمير الطبيعة

شيوعيو المغرب والمغاربة

الجزء الأول

بقلم :ألبير عياش
ترجمة : الوديع عبد العزيز

تقديم

لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة، ونحن نخلد الذكرى 70 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، بنص كتبه الأمين العام الأول للاتحاد المغربي للشغل، الطيب بن بوعزة، الذي أطاحه عسفا المحجوب بن الصديق، بدعم من قادة الحركة الوطنية البرجوازية، وبمقدمتهم عبد الله ابراهيم .

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

في سادس اكتوبر وصل إلى ميناء الدار البيضاء الجنرال نوكيس (Nogues) وهو المقيم العام الجديد ليعوض بروتون (Peyrouton) وبقبوله استقبال وفد الشيوعيون ضمن وفود أخرى اضفى طابعا شرعيا على حزب كان إلى حدود الساعة محظورا، والذي تمكن ابتداء من هنا أن يظهر ويتحرك في واضح النهار.

من كان هؤلاء الشيوعيون ؟ وماذا كانوا يريدون ؟ وكيف كان تصرفهم في هذا البلد المستعمر، تجاه سكانه الذين يصل عددهم إلى 6 ملايين من المغاربة و 200 الف من الأوربيين يوجد من ضمنهم مستعمرون كبار رؤساء لشركات كبرى، موظفون كبار يمسكون بكل القطاعات الحديثة ويوجهون الحياة في البلاد.

على كل هذه الاسئلة حاولنا جاهدا الجواب وذلك بتحليل مضمون جريدتين ش وعيتين توالى ظهورها على مدى ثلاث سنوات (Clarté) في الدار البيضاء و (L'Espoir) في الرباط، وكذلك بإجراء استفتاءات في أوساط صحف مغربية أخرى. وبتوجيه السؤال أخيرا إلى مناضلين عاشوا تلك الفترة. وأضفنا إلى كل هذا عندما ظهر هذا قابلا للتصديق الاشارات الواردة في تقارير وتعميمات الشرطة المتضمنة في الجزء الثاني من أطروحة السلك الثالث (تولون) التي قدمها كريما دياس ((Cremadeillsوالمتعلقة بالحزب الشيوعي الفرنسي والمغرب (1918-1939) من ص 470 – 282 (1).

وقد ظهر لنا بأن الشـ عيين الذين عبروا وتحركوا واحتلوا موقع الصدارة بعد 1936 ينتمون إلى مجموعتين : مجموعة الدار البيضاء وتلتها في الوجود بعد فراغ لبعض الأشهر مجموعة الرباط. ويمكن ان نطلق عليهما الأسماء التي تحملها الجرائد مجموعة (Clarté) للأولى ومجموعة (L'Espoir) للثانية.

1 – مجموعة الدار البيضاء (أكتوبر 19 – (2) يونيو 1937)

يظهر أن مجموعة البيضاء أكثر صلابة وأكثر تنوعا حيث تضم عمالا ومسـ خدمين، وعاطلين وسككيين وعمال بريد، وتجارا صغارا، وموظفين وبعض المحامين. وكان يوجد في قيادتهم مناضلون يتمتعون بالشجاعة حيث عركهم العمل السري - فهم الذين قرروا ان يتقدموا أمام نوكيس وحصلوا على الاعتراف بالحزب.

شباب محمودون بانتصاراتهم وبالآمال التي ولدها صعود الجبهة الشعبية، فعملوا تبعا لمبادئ لينين التي كانوا متشبعين بها تقوى تنظيم الحزب فتحدد برنامجه وأصدر جريدته وهنا واجهوا السؤال. أي توجيه يجب أن تؤخذ به سياستهم وعملهم في بلد مستعمر مختلف عن فرنسا ؟ ذلك ما نجهله. ولكن في اللحظة فقد توجهوا إلى العمل. فقاموا باستقطابات، فجاءت موجة من الانخراطات تجر الصالح والطالح وكان عليهم مواجهتها. فلم ينتبهوا إلى ذلك حتى وقت لاحق، فأوجدوا بطاقات وطوابع بدون الاشارة إلى باريس كمرجع. وضبطوا العلاقة مع الخلايا. وحددوا بهذه الطريقة عدد «الشعب»، ورغم أنهم عملوا دائما باستقلال وبدون تدخل الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كانوا يستشيرونه في بعض الحالات، فقد اعتبروا أنفسهم شيوعيين فرنسيين. تكونوا في ناحية المغرب: الحزب الشيوعي الفرنسي، وأخذوا قيادته.

وقد تكونت اللجنة الاقليمية هذه من كرافييه – كراندسار (Xavier Grandsart) جزار - سكرتير الناحية شارل دوباي (Charles Dupuy) عامل بريد، أمين مال، وكان هناك مستشاران ألبير بوليه Albert Pellet رئيس مصنع في معمل تصفية السكر. ماكسمليان رومبرو (Maximilian Romero)عامل كهرباء. ليون سلطان (Léon Sultan) محام، وكان هذا الأخير فصيحا مؤثرا. وقد وسع معارفه وثقافته وتكوينه النظري ووسع نفوذه بشكل كبير..

وقد كلف كل من دوباى وروميرو بمسؤولية الجريدة المزمع خلقها. وكلف ليون سلطان الذي كان يجيد العربية بالدعاية في الأوساط المغربية اليهودية والمسلمة.

وفي 19 ديسمبر 1936 صدر تحت شعار (استلهاما من عظمة باربوس (Barbusse) العدد الأول من جريدة (Clarté) والتي أطلقت على نفسها لسان حال إقليمي الحزب الشيوعي - الشعبة الفرنسية للأممية الشيوعية (SFIC) وكانت الجريدة بمثابة وسيلة الربط والدعاية. تعرض الخطوط العامة لبرنامج الحزب والتي اخذ بها في الغد (20) ديسمبر) أثناء تجمعات عقدها في البيضاء، الرباط، مكناس أعضاء من اللجنة الاقليمية تحت رئاسة مسؤولين محليين.

إن الحزب، كما ورد، هو في خدمة البروليتاريا (كراندسار) يكافح يدا في يد مع الشعب المغربي ويدعم مطالب أغلبية لجنة العمل المغربية (روميرو). ولكن لا يمكنه أن يربط سياسته بسياسة اللجنة (دوباى). أما على المستوى الدولي فهو يكافح الفاشية (سلطان)ويطلب أسلحة وطائرات من أجل إسبانيا السيدة بون فرسنى Mme Pons Fraissinet -وستكون كل هذه الموضوعات مجالا للتطوير سواء في التدخلات أو كتابات مسؤولي الحزب وتوجههم في عملهم.

(يتبع)

المصدر: مجلة الجسور . عدد 6 صادر في مارس 1983

افتتاحية جريدة المناضل-ة

اليسار و افساد وعي الجماهير الشعبية بأضاليل «مناهضة الفساد»

مع اعتقال أستاذ بجامعة اكادير يتاجر في شهادات الماستر، وتفجر فضيحة تورط عدد من مسؤولي مؤسسات الدولة، بدءا بالقضاء، في اقتناء تلك السلعة (أليست خاصية الرأسمالية تحويل كل شيء إلى سلعة؟)، عاد موضوع الفساد إلى تصدر الساحة الإعلامية والسياسية. ومعه عاد صنف من اليسار إلى تأكيد ما درج عليه من اعتبار الفساد أصل البلاء الملم بشعب المغرب المقهور.

استشرى الكلام عن الفساد (والريع) في خطاب اليسار، وتضخم لدرجة كاد يزيح غيره من الانتقادات الموجهة الى النظام السياسي. توارت المطالبةُ التقليدية بتعديل الدستور، وسواه من الإصلاحات السياسية، وباتت محاربةُ الفساد لازمةً تخترق مواقف قوى اليسار والنقابات العمالية.

وغدا تحقيق التنمية، في السائد من خطاب سياسي ناقد، يمر عبر القضاء على الفساد، باعتباره العائق الرئيس الذي حل في التحاليل مكان السبب الجوهري للتخلف: التبعية للامبريالية واملاءات مؤسساتها المالية عبر آلية الديون.

ما تكتوي به الجماهير الشعبية من تردي الخدمات الاجتماعية لا يُعزى إلى سببه الجوهري، المتمثل في السياسة الرأسمالية التي يحركها السعي إلى الربح، بل في إساءة هذا المسؤول أو ذاك التصرف، في هذه الصفقة أو تلك، بقصد الكسب الشخصي. وبطالة الشباب لا تعود إلى سياسة التقشف الطبقية، وامتناع الدولة عن التشغيل بالقدر الذي تقتضيه خدمات اجتماعية تلبي حاجات الجماهير الشعبية، بل إلى هذه أو تلك من أوجه الفساد في دواليب الدولة. و هلم جرا في تفسير كل مساوئ النظام الاقتصادي- الاجتماعي بالفساد.

بالنظر لحجم ما يروج من أخبار الفساد في وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح يُخيل للمواطن المظلوم ان سرطان الفساد سبب كل الشرور وأوجه الظلم، وان القضاء عليه وصفة سحرية ستُنهي مشكلات المغرب.

ليس تدويـخ البشر المقهور بهذا التفسير عفويا، بل ثمة آلة إعلامية مكرّسة له، غايتها صرف الأنظار عن أصل البلاء الرأسمالي وما يُسنده من استبداد سياسي. يجري عرض المشكلة ومعها تفاصيل جهود الدولة لتنظيف مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من الفساد، سواء بسن قوانين وإحداث مؤسسات، أو بإحالة فاسدين، حتى من مستويات عالية، على القضاء.

هذا التناول والاستخدام يندرج ضمن إفساد وعي المقهورين/ت بتضليل سياسي معهود، يكتسي كل مرة زيا متكيفا مع السياق، مفاده أن مركز السلطة الفعلي لا مسؤولية عليه البتة في مصائب البلد، بل تقع تلك المسؤولية على بعض الموكولة إليهم في المحيط مهمةُ التنفيذ والذين يسيؤون استعمال الثقة الموضوعة فيهم. ومن ثمة يكمن الحل في الردع والعقاب، ومزيد من التشريعات، وتجويد سير عمل المؤسسات المختصة في مكافحة الفساد، ومساندة «المجتمع المدني» لها.

ومن جانبهم، يجتهد اليساريون أنصار تفسير البلاء بالفساد لإبراز المغرب كحالة فريدة يشلها الفساد قياسا بغيره من البلدان. يقول أحدهم:» المُمسِكون بزمام أمور السلطة وهياكلها ومكوّناتها يتحملون مسؤولية كبرى في "إنتاج الفساد وإعادة إنتاجه"، والحيلولة دون حصول تراكم طبيعي (لرأس المال) كما حدث في المجتمعات الديمقراطية...».

هذا محض تضليل لأنه تجاهل مقصود لعدم خلو أي رأسمالية عبر المعمور من الفساد، حتى في أعرق «الديمقراطيات». غاية هذا التضليل الإيهام بأن العدو هو الفساد وليس الرأسمالية؛ لأن هذا الصنف من اليسار برجوازي، البديل عنده هو رأسمالية بلا فساد ولا ريـع ولا توحش، أي ما لم يوجد قط و لا هو قائم حاليا، ويستحيل أن يوجد، بحكم منطق الرأسمالية ذاتها.

ما لا يقال، حتى من قبل معظم اليسار، إن الدافع الرئيس لصنوف الفساد إنما هو منطق الرأسمالية ذاته. إذ يفرض تنافس الرساميل لزيادة أرباحها ومعدلات نموها وحصصها في السوق، إلى سعي محموم لإيجاد مواد أولية وقوة عمل أرخص، والحصول على تقنيات أكثر ربحية، وبيع بأعلى سعر ممكن. وبالتالي، يسعى البرجوازيون إلى نيل أقصى قدر ممكن من المساعدة من ممثلي الحكومة بإرشائهم. وبهذا يؤدي الفساد دور تشحيم آلة الأرباح الرأسمالية. ولهذا لم تنجح القوانين في وضع حد لفساد الرأسماليين. ولم تنجح المحاكم واللجان وغيرها من الهيئات في وضع حد لتواطؤ السلطات في هذا الفساد.

ليس تحليل «اليسار المناهض للفساد» خاطئا وحسب، بل يفضي إلى تحديد خاطئ للقوى التي يجب محاربتها. فهذا أحد قادة هذا اليسار يؤكد في ندوة بعنوان"مبادرات لمحاربة الفساد – سرطان ينهك المجتمع ويعطل التنمية".

«إن الفساد آفة تهدد النظام الاجتماعي وتستوجب سن قوانين رادعة لها مع تعزيز الوعي وتنمية الديمقراطية وتقوية المؤسسات». ...» مواجهة هذه الآفة مسؤولية جماعية لما لها من انعكاسات سلبية على حياة المغاربة وتدهور الخدمات العمومية لفائدة اللوبيات الفاسدة التي تتحكم في إضعاف القدرة الشرائية للمغاربة في ظل تراجع الحقوق والتطبيع مع الفساد» .

وعلى نفس المنوال يستنج المدافع أعلاه عما سماه «التراكم الطبيعي لرأس مال»، قائلا: «هذا ما يقتضي تحوُّلا ديمقراطيا للدولة والمجتمع في آن، لأنه وحده الكفيل بتوسيع الفضاء الديمقراطي الذي ينشر بدوره ثقافة المساءلة التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات المنتخبة والأجهزة الرقابية، ومختلف تنظيمات المجتمع المدني».

لن يزول الفساد إلا بزوال الرأسمالية

ليس قصدنا تصغير أضرار الفساد، ولا السكوت عنها، بل التأكيد على أن الفساد، كغيره من الظواهر الملازمة للرأسمالية في تطورها التاريخي، من صلبها ومتأصل فيها. سيزول الفساد بزوال منطق ربح الأقلية المالكة لوسائل الإنتاج، و الاستعاضة عنه بمنطق تلبية حاجات البشر المتحرر من نير رأسمال، ضمن مجتمع مسير ديمقراطيا ومحترم للبيئة وخلو من كافة صنوف الاضطهاد الطبقي و العرقي والجندري.

في خضم ضجيج التضليل بايديولوجية محاربة الفساد، تتمثل مهمة الثوريين، مع عدم إغفال أهمية النضال ضد نظام الاستبداد من أجل الديمقراطية، في الرقي بمطالب الشغيلة والمضطهدين، وتعزيز نضالهم ضد جميع فصائل الطبقة الرأسمالية، محلية و أجنبية، بالتشهير بكل مساوئ الرأسمالية وظواهر خمجها وهمجيتها، و الفساد واحد منها ليس إلا.

تدمير الطبيعة

المصدر: Zeitungskorrespondenz n° 75، 10 يوليو 1909، ص 1 و2. الترجمة: د. بورينيه (يوليو 2019).

بقلم: أنطون بانكوك* Anton Pannekoek

تشتكي كتابات علمية عديدة، بانفعال، من تدمير الغابات المتزايد. والحال أن ليست البهجة التي يشعر بها كل محب للطبيعة تجاه الغابات هي وحدها ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. فهناك أيضًا مصالح مادية مهمة، وحتى مصالح حيوية للبشرية. فمع زوال الغابات الغنية، أصبحت بلدان معروفة في العصور القديمة بخصوبتها، وكثافتها السكانية، وبكونها مخازن حبوب حقيقية للمدن الكبرى، صحاري حصوية. نادراً ما تهطل الأمطار، أو تجرف السيول المدمرة الطبقات الرقيقة من الدبال [1] المفترض أن تُخصبها. حيثما جرى القضاء على الغابات الجبلية، تُدحرج سيول أمطار الصيف كتلاً ضخمة من الحجارة والرمال، مدمرة وديان جبال الألب، مزيلة الغابات ومخربة القرى التي لا ذنب لسكانها "لأن المصلحة الشخصية والجهل دمرا الغابات في الوديان العالية ومنطقة الينابيع".: "المصلحة الشخصية والجهل". لا يقف المؤلفون الذين يصفون هذه الكارثة ببلاغة عند أسبابها. ربما يعتقدون أن الإشارة إلى العواقب تكفي لإبدال الجهل بفهم أفضل وإلغاء الآثار. ولا يرون أن الأمر ظاهرة جزئية، و أحد آثار الرأسمالية المشابهة، نمط الإنتاج هذا الذي يمثل أعلى مراحل اقتناص الربح. كيف أصبحت فرنسا بلداً قليل الغابات إلى درجة أنها تستورد ما قيمته مئات الملايين من الفرنكات من الخشب كل عام، وتنفق أكثر من ذلك بكثير كي تخفف، بإعادة التشجير، عواقب إزالة الغابات الوخيمة في جبال الألب؟ كان ثمة، إبان النظام القديم، العديد من الغابات العامة. لكن البرجوازية، التي أمسكت مقاليد الأمور في الثورة الفرنسية، لم تكن ترى في غابات الدولة هذه سوى أداة إثراء خاص. قام المضاربون بإزالة ثلاثة ملايين هكتار من أجل تحويل الخشب إلى ذهب. وكان المستقبل أصغر مشاغلهم؛ فكل ما كان يهمهم هو الربح الفوري. كل الموارد الطبيعية هي بلون الذهب في أعين الرأسمالية. وبقدر ما تستغلها بسرعة، بقدر ما يتسارع تدفق الذهب. يؤدي وجود قطاع خاص إلى سعي كل فرد إلى تحقيق أكبر ربح ممكن دون التفكير ولو للحظة في مصلحة الجميع، أي مصلحة البشرية. نتيجة لذلك، يكون كل حيوان بري له قيمة نقدية، وكل نبات ينمو في البرية ويُدر ربحًا، هدفًا فوريا لسباق من أجل إبادته. لقد اختفت الفيلة الأفريقية تقريباً، ضحية صيد منهجي من أجل العاج. ووضع أشجار المطاط مماثل، ضحية اقتصاد مفترس حيث يقوم الجميع بتدمير الأشجار دون إعادة زراعة أخرى. وفي سيبيريا، باتت الحيوانات ذات الفراء نادرة بنحو متزايد بسبب الصيد المكثف، وقد تختفي قريبا أثمن الأنواع . وفي كندا، حُولت الغابات البكر الشاسعة إلى رماد، ليس فقط من قبل المستوطنين الذين يريدون زراعة الأرض، بل أيضًا من قبل "المُنَقِّبين" الذين يبحثون عن ركاز المعادن؛ حيث يحولون منحدرات الجبال إلى صخور عارية للحصول على رؤية أفضل للتضاريس. وفي غينيا الجديدة، نُظمت مذبحة لطيور الجنة لتلبية نزوة باهظة الثمن لمليارديرة أمريكية. وقد أدت حماقات الموضة المميزة لرأسمالية مبددة لفائض القيمة إلى إبادة أنواع نادرة من الطيور؛ ولم تنج الطيور البحرية في الساحل الشرقي الأمريكي إلا بفضل تدخل الدولة الصارم. يمكن تكرار أمثلة من هذا القبيل إلى ما لا نهاية. لكن أليست النباتات والحيوانات موجودة ليستخدمها الإنسان لأغراضه الخاصة؟ وهنا نترك جانبًا تمامًا مسألة الحفاظ على الطبيعة بالنحو الذي قد تطرح به دون تدخل الإنسان. نعلم أن البشر أسياد الأرض، وأنهم يحولون الطبيعة بالكامل لتناسب حاجاتهم. لكي نعيش، نحن نعتمد اعتمادًا كليًا على قوى الطبيعة والثروات الطبيعية؛ يجب أن نستخدمها ونستهلكها. ليس هذا موضوعنا هنا، بل فقط طريقة استعمال الرأسمالية لها. يجب على نظام اجتماعي متعقل أن يستعمل كنوز الطبيعة الموضوعة تحت تصرفه بطريقة تتيح في الآن ذاته تعويض ما يُستهلك ، بنحو لا يُفقر المجتمع ويتيح إمكان اغتنائه. إن اقتصادا مغلقا يستهلك جزءًا من محصول البذور يصبح فقيرا أكثر فأكثر، ولا بد أن يفلس حتمًا. هكذا تعمل الرأسمالية. فهذا الاقتصاد الذي لا يفكر في المستقبل يقتصر على العيش في اللحظة الراهنة. ليست الطبيعة، في النظام الاقتصادي الحالي، في خدمة البشرية، بل في خدمة رأس المال. ليست حاجات البشرية، ملبسا وغذاء وثقافة، ما يحكم الانتاج بل شهية رأس المال للربح والذهب.

يجري استغلال الموارد الطبيعية كما لو كانت الاحتياطيات لا نهائية ولا تنضب. ومع عواقب إزالة الغابات، المضرة بالزراعة، وتدمير الحيوانات والنباتات المفيدة، اتضحت الطبيعة المحدودة للاحتياطيات المتاحة وإفلاس هذا النوع من الاقتصاد. أدرك روزفلت هذا الإفلاس عندما أراد عقد مؤتمر دولي لتقييم الموارد الطبيعية التي لا تزال متاحة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع إهدارها.

بالطبع، هذه الخطة في حد ذاتها خدعة. بوسع الدولة بلا شك أن تفعل الكثير لمنع الإبادة الشرسة للأنواع النادرة. لكن الدولة الرأسمالية ليست في النهاية غير ممثل لئيم للصالح العام (Allgemenheit der Menschen). يجب أن تنحني للمصالح الأساسية لرأس المال. الرأسمالية اقتصاد مدمّر لا يمكن تنظيم أفعاله بوعي عواقبها. ولكن طابعها المدمر لا ينبع من هذا الواقع وحده. لقد استغل البشر، في القرون السالفة، الطبيعة بطريقة غير متعقلة، دون تفكير في مستقبل البشرية ككل. لكن قوتهم كانت محدودة. كانت الطبيعة شاسعة وقوية لدرجة لم يستطع البشر، بمواردهم التقنية المحدودة، أن يسببوا سوى أضرار استثنائية. أما الرأسمالية، بالعكس، فقد بدلت الحاجات المحلية بالحاجات العالمية، وخلقت الوسائل ا تقنية لاستغلال الطبيعة. وبات الأمر يتعلق بكتل ضخمة من المادة التي تخضع لوسائل تدمير هائلة، وتُنقل بوسائل نقل قوية. يمكن تشبيه المجتمع في ظل الرأسمالية بالقوة الهائلة لجسم عديم العقل. بينما تُنمي الرأسمالية قوة لا حدود لها، تدمر في الآن ذاته البيئة التي تعيش فيها بطريقة مجنونة. وحدها الاشتراكية، التي يمكن أن تمنح هذا الجسد القوي وعيًا وفعلًا مدروسًا، هي التي ستغير في الوقت نفسه تدمير الطبيعة باقتصاد رشيد.

1909 يوليو:

ترجمة : المناضل-ة، مستعينة ب Deepl

الدبال هو طبقة التربة العلوية التي تتكون وتحافظ عليها وتتعدل من خلال تحلل المواد العضوية، من خلال العمل المشترك لحيوانات التربة والبكتيريا والفطريات. (م)

==========

أنطون بانكوك* Anton Pannekoek (1873-1960)

عالم في الفلك والفيزياء الفلكية، ومنظر ماركسي هولندي

ناضل في اليسار الاشتراكي الديمقراطي قبل عام 1914. عضو في المجموعة الهولندية التي تجمعت حول صحيفة De Tribune، كان في طليعة الكفاح ضد التحريفية في الحزب الاشتراكي الألماني (SPD) إلى جانب روزا لوكسمبورغ.

في عام 1914، عارض بانكوك الاتحاد المقدس وانضم إلى لينين والبلشفيين.

اعتبارًا من عام 1919، أبدى انتقادًا للخط الذي اتبعته الأممية الشيوعية. كانت انتقاداته مزيجًا من المثالية واليسارية، وأصبح أحد أبرز أهداف لينين في كتابه «مرض الطفولة في الشيوعية». منذ عام 1921، اعتبر أن الاتحاد السوفياتي هو شكل جديد من أشكال الدولة الاستبدادية؛ ونتيجة لذلك، تم طرده من الأممية الشيوعية.

منذ ذلك التاريـخ، انضم بانكوك إلى التيار المجالسي التي كان يسعى إلى تركيب بين اللاسلطوية (الأناركية) والماركسية.

المواطنة من الدرجة الثانية لفلسطينيي 48

مقابلة مع إيلان بابيه Ilan Pappé

تُرتكب في الوقت الراهن فظائع إبادة مروعة ضد الفلسطينيين في غزة. لكن المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه يشرح أن فلسطيني 48 يوجدون هم أيضاً في "دولة فصل عنصري" داخل إسرائيل.

تربط فلسطيني 48 علاقة معقدة بالدولة التي يعيشون فيها. فهم مواطنون في هذا البلد منذ أكثر من ستين عامًا، لكن بمواطنة غير كاملة، كما يشير المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه في كتابه The Forgotten Palestinians (الفلسطينيون المنسيون). فهم يعيشون في وضع هش بين الإسرائيليين اليهود وفلسطيني الأراضي المحتلة. لكن تجاربهم نادرًا ما تكون مركز الاهتمام.

في مقابلة مع مجلة جاكوبين، يتحدث بابيه عن هذا الدور الخاص. يناقش تاريخ الفلسطينيين و ما يعانون من تمييز داخل الأراضي الإسرائيلية، الذي تغير منذ نشر الكتاب لأول مرة في عام 2011 — ولماذا يمكن لفلسطيني 48 أن يؤدوا دوراً مركزياً في جهود السلام.

ماغدالينا بيرغر Magdalena Berger

توجد بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن أساسًا ثلاث مجموعات من الفلسطينيين: أولئك الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية، ومن هم مواطنو إسرائيل. هل يمكنك وصف كيف تختلف حالة الفلسطينيين في إسرائيل بشكل كبير عن الآخرين، ولماذا هم "منسيون"، كما يوحي عنوان كتابك؟

الفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل هم الفلسطينيون الذين لم يُطردوا إبان النكبة، عام 1948. تاريخهم مختلف تمامًا عن تاريخ المجموعات الفلسطينية الأخرى، لأنهم كانوا جزءًا من الدولة اليهودية منذ البداية. أما الفلسطينيون الآخرون، فكانوا إما لاجئين داخل فلسطين التاريخية أو خارجها؛ وأصبحوا تحت الحكم المصري في قطاع غزة أو الحكم الأردني في الضفة الغربية عام 1967. إبان تلك الحقبة ذاتها، بين العامين 1948 و1967، خضع فلسطينيو في إسرائيل للحكم العسكري.

مثل الضفة الغربية اليوم؟

نعم، يعرف معظم الناس اليوم الحكم العسكري السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة. إنه نفس الحكم العسكري القائم على نفس القوانين الاستعمارية البريطانية التي تمنح الجيش حرية مطلقة في تنظيم حياة السكان المحتلين. يمكن للجيش أن يسجن أشخاصا بلا محاكمة، ويمكنه تدمير منازلهم، وبالطبع، في بعض الحالات، طردهم أو إطلاق النار عليهم. كان هذا واقع الفلسطينيين في إسرا ل حتى العام 1966.

بينما تم إخضاع فلسطيني غزة والضفة الغربية للحكم الإسرائيلي بعد العام 1967، تحسنت أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل خلال هذه الفترة. أصبحوا مواطنين. لا أقول مواطنين كاملين، لكنهم على الأقل لم يعودوا مُخضَعين للحكم العسكري.

لكنهم عانوا من صنوف عزل وميز مخفية أكثر. بيد أن معظم هذا الميز لم يكن قانونياً بعد. قبل العام 2000، حاول معظم السياسيين الإسرائيليين، على الأقل نظرياً، عدم الدفع باتجاه تشريعات تميز ضد اشخاص لكونهم عربا وليسوا يهوداً.

في السنوات الخمس والعشرين الماضية، تحرك النظام السياسي الإسرائيلي بنحو كبير نحو اليمين. أعتقد أن هذا أثر بشكل كبير على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

نعم. في العام 2000، بدأت النخبة السياسية الإسرائيلية في سن قوانين ضد الفلسطينيين في إسرائيل. فجأة أصبحت جميع الممارسات غير الرسمية ضدهم قانونية. على سبيل المثال، كان الفلسطينيون دائماً يتمتعون بحق محدود للغاية في امتلاك الأراضي - لم يكن بإمكانهم توسيع مناطقهم - ولكن الآن أصبح ذلك غير قانوني أيضاً. كما حظر عليهم الكلان عن النكبة.

وأفضى هذا إلى قانون الجنسية للعام 2018، الذي نص رسمياً على أن الفلسطينيين يمكن أن يكونوا مواطنين أفراداً في إسرائيل، لكن لا يمكنهم أن يكونوا جزءاً من جماعة قومية. وهذا لا يقتصر على أراضي العام 1948 - من النهر إلى البحر، هناك أمة واحدة فقط، بحسب القانون، وهي الأمة اليهودية. لا توجد أمة أخرى هناك.

الميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل ليس مأساويا بنفس القدر الذي في الضفة الغربية، ناهيك عما يحدث في غزة. لكنهم مواطنون من الدرجة الثانية قياسا بالمواطنين اليهود، وحتى من الدرجة الثالثة. وحتى قبل تغييرات القانون في مطلع سنوات 2000، كما أوردت في الكتاب، كانوا يعيشون في دولة شبه فصل عنصري — وحتى فصل عنصري كامل بحسب البعض. كان الفلسطينيون دوما ضحايا ميز بسبب هويتهم وليس بسبب أفعالهم.

تصف مدى قلة التفاعلات الحقيقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. في مرحلة ما، تقول إن عدد الزيجات بين المجموعتين قليل جدًا لدرجة أنه لا يمكن حتى دراسة هذه الظاهرة.

نعم، نحن دائماً نمزح حول هذا الموضوع. قال أحد علماء الاجتماع في حيفا إنه لا حاجة لعينة، لأنه يعرفهم جميعاً. الصهيونية هي حركة استعمارية استعمرت فلسطين على مدى 120 عاماً. لكنها واحدة من الحركات الاستعمارية القليلة التي لم تتعلم لغة الشعب المستعمر ولم تختلط به أبداً.

حتى في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، كانت العلاقات بين البيض والأفارقة أكثر من العلاقات بين الإسرا ليين والفلسطينيين في فلسطين. لكن هذه طبيعة الصهيونية ذاتها: إنها ايديولوجية تفوق اليهود وحصريتهم ، وبالتالي فإن الضغط على الأزواج المختلطين هائل. ينتهي الأمر بمعظمهم أنفسهم إلى مغادرة البلد.

يتبع

العمل النقابي والدعارة . بعض الأسئلة المحرجة

بقلم دونيس دونلاس Dones d'Enllaç

إن تناول الدعارة من منظور نقابي أمر مضلل – وبظهر تضامناً زائفاً مع النساء البغايا – عندما نريد تفحص هذا الواقع. فهذا يولد انطباعاً بأن الأمر يتعلق بـ«الدفاع المنظم» عن مجموعة معينة من النساء. ولكن في الواقع، تؤدي معالجة هذه المسألة بهذه الطريقة إلى قبول عاجز لظاهرة سيطرة وعنف جنساني. الحديث عن التنظيم النقابي للدعارة يفترض أن هذه الدعارة عمل، وأنه عمل مقبول من الناحية الإنسانية. بيد أن الافتراض الأول يستبعد جملة كاملة من القضايا الاجتماعية والعرقية والجندرية: أي نوع من «العمل» هو هذا الذي تمارسه نساء أو كائنات مؤنث حصريًا من أجل متعة الرجال؟ وبوجه خاص، من قبل نساء فقيرات، في أوضاع ضعف شديد، أجنبيات أو نتمين إلى أقلية عرقية مضطهدة؟

والافتراض الثاني لا يقل إثارة للجدل: "مهنة" تبلغ معدل الوفيات فيها 40 ضعف المعدل المتوسط، و"عمل" يرتبط بحالات عامة من الإجهاد وإدمان الكحول والمخدرات، يجب أن يثير على الأقل تساؤلات حادة وأن يُجمد من وجهة نظر نقابية بحتة. الأطفال الذين كانوا يستخرجون الفحم في مناجم إنجلترا في القرن التاسع عشر – أو الأطفال الذين يعملون اليوم في مصانع آسيا لحساب الشركات الكبرى في الاقتصاد العالمي – يقومون بلا شك بعمل. لكن النقابات العمالية تعتبر أن هذا العمل يجب أن يُحظر، لأنه له آثار مدمرة على هؤلاء الأطفال ولأنه لا يسمح لهم بالتطور كبشر. النقابات العمالية، التي تتمثل أهدافها التاريخية في إلغاء عبودية العمل المأجور، تكافح يومياً من أجل الحد من استغلال رأس المال للعمل. وهي تسعى إلى الحصول على ظروف مادية ومعنوية أكثر ملاءمة للطبقة العاملة. وبالتالي، تعتبر النقابات التقليدية أن هناك حدود احترام للكرامة والسلامة الانسنيتين لا يمكن أن تقل عنها علاقات عمل تعاقدية .

حسنًا، الحديث عن الدفاع النقابي عن «العمل الجنسي» يعني اعتبار أن هذه الحدود يمكن تحديدها في الدعارة. وحتى أنه يمكن تماما،من هذا المنطلق، تحسين ظروف عمل البغايا تدريجيًا. لكن الواقع ينفي مثل هذا الادعاء في كل خطوط. إن مجرد محاولة تطبيق بعض المعايير النقابية في عالم الدعارة يؤدي إلى سخافة تثير القشعريرة. لنلقِ نظرة على بعض الأمثلة...

ما قد يكون السن القانوني لممارسة الدعارة كمهنة؟ هل نعتبر أن الفتاة في سن 18 عامًا جاهزة بالفعل لأن يمتلكها أي شخص مستعد لدفع ثمن محدد؟ هل نحن مستعدون لقبول "عقود تدريب" في سن أبكر؟ في سن 16 عامًا، على سبيل المثال؟ عندما نعلم أن متوسط سن دخول عالم الدعارة في البلدان الصناعية يقل عن 15 عامًا، فإن الاستنتاج المنطقي هو أن "فترة التدريب" هذه لن تؤدي إلا إلى إتقان أو إضفاء الطابع المهني - وبالطبع إضفاء الطابع الرسمي - على ممارسة أصبحت "طبيعية" بالنسبة لهؤلاء الفتيات. وبالحديث عن التدريب... ألا ينبغي للنقابات أن تضمن اعتماده من خلال شهادات تثبت هذه المؤهلات المهنية؟ وبالمناسبة، ينبغي أن يُعرض خيار "العمل" هذا، بعد أن أصبح أخيرًا معترفًا به، في المدارس والكليات، كآفاق مستقبلية للشباب، وبالأولوية للفتيات. وفي الوقت نفسه، ينبغي إدراج عروض العمل في صناعة الدعارة، إلى جانب العروض الأخرى، على لوحات جميع مكاتب وكالات التوظيف. (يمكن أن نتصور أن النقابات الأكثر صرامة ستطالب بقوة بأن تكون إدارة طلبات "المهنيات في مجال الجنس" في أيدي شبكة عامة، رافضة تدخل شركات العمل المؤقت).

ففي هذه الحالة، هل يمكن لشخص عاطل عن العمل أن يرفض عرض عمل في مجال الدعارة يتطابق مع الملف الشخصي المطلوب من قبل صاحب العمل؟ وهل يمكنه الاستمرار في الحصول على إعانة البطالة إذا لم يقبل هذا العرض؟ (ماذا تقولون؟ أنه توجد في صناعة الجنس دوائر أخرى، "سوق عمل" خاص تمامًا؟ حسنًا، هذه الدوائر الغامضة غير مقبولة بالنسبة للنقابات، التي تطالب باستمرار بالشفافية وتوحيد العلاقات التعاقدية! من المستحيل الدفاع عن فئة اجتماعية مهنية في إطار غير رسمي).

تطالب الحركة النقابية بعقود محددة ومعترف بها ومحمية من قبل الدولة. في هذا الصدد، ما هو عقد الدعارة؟ هل ستكون عقود دائمة أو ثابتة/متقطعة "مؤقتة أو موسمية أو خدمية"؟ هل سيكون من الممكن تضمينها الحق في رفض بعض طلبات "الزبناء"؟ كيف يمكن تعريف الخطأ المهني أو تحديد معايير الإنتاجية؟ هل ستخضع هذه العقود لاتفاقية جماعية لصناعة الدعارة؟ تعلم النقابات أنه لكي يكون الدفاع عن العمال فعالا، من الضروري توسيع نطاق المفاوضات إلى أقصى حد: الفرد المعزول ضعيف أمام صاحب العمل. لذلك يمكننا أن نفترض أن النقابات سترى فرصاً أفضل في إطار صناعة الجنس، من خلال التفاوض مع أرباب عمل معروفين، بدلاً من نظام الدعارة "الحرفي" غير المستقر، في مواجهة قوادين بائسين في الأحياء. يمكننا أن نفترض أيضاً أنه سيتم توفير مؤسسة لتفتيش العمل. ما هي المعايير التي يجب أن تعتمد لمعاقبة إساءة استخدام السلطة من قبل أرباب العمل؟ وكيف يمكن رصدها وإثباتها؟ هل سيكون من الممكن الإبلاغ عن صاحب بيت دعارة يجبر "فتياته"، على سبيل المثال، على تقديم "خدمات جنسية" غير مرغوب فيها؟ (أي أن النقابة ستعترف ببقية هذه الخدمات على أنها "أفعال مرغوبة" من قبل النساء؟)

وهكذا دواليك. هناك العديد من المجالات التي يجب على النقابات العمالية معالجتها. هل ستُعتبر الأمراض المنقولة جنسياً أمراضاً مهنية؟ وماذا عن الاضطرابات النفسية وإدمان المخدرات المرتبطة مباشرة بممارسة الدعارة؟ كيف يمكن إدارة نظام الإجازة المرضية؟ وماذا عن سن التقاعد... هل يجب تحديده بـ 67 عاماً؟ أم أننا نعتبر أن هذه مهنة شاقة تستدعي التقاعد المبكر؟

كفى. في الظروف الحقيقية لصناعة الجنس، هذا العالم حيث تهيمن الجريمة المنظمة وحيث يتم استغلال أشخاص تم تكييفهم مسبقًا من قبل نظام قوادة، فإن الحديث عن العمل النقابي يعني تحميل النساء المسؤولية عن وضعهن وإضفاء الشرعية عليه (بما يتجاوز الوعد بتخفيف بعض جوانبه). والأسوأ من ذلك، أن المقاربة النقابية للدعارة، كنشاط مهني، يؤدي حتماً إلى تقويض حقوق العمل لجميع العمال، ويضر بشكل مباشر بحرية العاملات (اللواتي لا يصبحن فقط عرضة قانونياً للدعارة، بل يُدفعن فعلياً إلى الدعارة). إن عملا نقابيا يخدم مصالح المستغلين هو عمل نقابات صفراء. وفي هذه الحالة، يكون عم بيا قوادا بجلاء.

نص منشور على موقع Accio feminista 26-N

http://acciofeminista26n./03/06/wordpress.com/2012/syndicalisme-et-prostitution-/quelques-questions-embarrassantes

نحو تدبير أمثل لخلافات اليسار العمالي. . .صوب حزب شغيلة اشتراكي ثوري

بقلم : جنين داوود

منذ حقبة تهيؤ رفاق حزب النهج الديمقراطي للإعلان عنه حزباً للطبقة العاملة (وعموم الكادحين)، صدرت الدعوة إلى «كافة الماركسيين /ات والماركسيين/ات اللينينين/ات للالتفاف حول مشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة». وهي الدعوة التي لم تفض، حسب علمنا، إلى انخراط أي من مكونات اليسار الجذري الأخرى، المنظمة إلى هذا الحد أو ذاك، في مشروع الرفاق. فاستمروا في تجديد تلك الدعوة بنحو دوري. وتكرر الأمر في بيان آخر اجتماع لجنة الحزب المركزية، في 4 مايو 2025.

إنها دعوة محمودة، صادرة عن إدراك واقع اليسار المنتسب إلى الماركسية المطبوع بالتعدد والتنوع، والتضارب، فكرا وممارسة، فيما يقتضي الوضع السياسي تضافر الجهود للسير نحو بناء الحزب السياسي الماركسي، أداة الثورة التي تنبع ضرورتها من جميع خصائص واقع الاستبداد والقهر الطبقي.

أفضت تجربة اليسار الماركسي-اللينيني، الناشئ بالمغرب منذ منتصف سنوات 1960، إلى تشظٍّ بالغ، حيث غادر قسم منه المشروع الثوري نحو بدائل إصلاحية، فيما هجر أفراد عديدون كل نشاط سياسي. وحتى المناضلون/-ت المتمسكون بالنهج الثوري انقسموا، وتكرست تموقعات متباينة بحسب استنتاجات كل طرف من تلك التجربة، وتنوعت التوجهات بوجه خاص بفعل انشطار التيار الطلابي المنتسب لها وانحطاط معظمه.

وإلى جانب الحركة الماركسية اللينينية، تطورت تجربة توجهات أخرى يسارية، اقتربت، في مناخ التمركس العام الذي طبع حقبة ازدهار حركات التحرر الوطني، من الماركسية بنحو انتقائي، متبنية بطريقتها مشروع حزب الطبقة العاملة (فكرة عمر بنجلون لتحويل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى حزب ثوري). وانضافت إلى هذا كله وجهة النظر الماركسية الثورية (الأممية الرابعة). وبرغم محاولات التلاقي والتوحيد التي طبعت المسار التاريخي لليسار، لم يتحقق أي جمع لشمل أنصار مشروع حزب الطبقة العاملة، ينقل الفكرة إلى مستوى تجسيد نوعي.

ليس تباين وجهات النظر بصدد دروس التجربة، ولا حول المشروع البديل، ولا مسائل الإستراتيجية والتكتيك، وحده يفسر عدم اتحاد أنصار مشروع حزب الطبقة العاملة في منظمة واحدة. إذ ثمة أيضا اختلاف الثقافات التنظيمية. فقد نشأت منظمات اليسار الثوري المغربية (إلى الأمام، و23 مارس ولنخدم الشعب) في سياق تاريخي مطبوع بهيمنة الستالينية، بصيغتيها السوفياتية والماوية، في الحركة الشيوعية العالمية. وينطبق هذا أيضا على المكون متبني الاشتراكية العلمية داخل الحركة الاتحادية.

ومعروف أن من خاصيات الستالينية رؤية تنظيمية فائقة البيروقراطية، حلت مكان المركزية الديمقراطية كما مورست في حزب لينين. تم القضاء في هذا الحزب تدريجيا على التعبير المنظم عن الخلافات، وحلت سلطة الجهاز المطلقة، و الرأي الأوحد، حتى بإبادة الكادر البلشفي بالمحاكمات الملفقة في سنوات 1930.

وقد تربت أفواج المناضلين/ت الشباب الماركسيين بالمغرب على التأويل الستاليني للمركزية الديمقراطية، ولما ألحت الحاجة إلى آلية ديمقراطية، إبان منعطفات النضال، ووجود قسم كبير من القوى في السجون، أثمر ذلك التأويل أسوأ نتائجه، بقمع منهجي لأي معارضة داخلية، وانحطت الممارسات اللاديمقراطية إلى مسلكيات غير رفاقية بتاتاً، وحتى مضطهدة للرأي المخالف. ونتج عن تعذر نقاش سياسي تدابير تنظيمية تعسفية، وحملات طرد، ومعاملات مشينة، بلغت مقاطعة الكلام مع ذوي رأي مغاير، وتعقيد حياتهم اليومية، وعزل أسرهم بين عائلات المعتقلين، وترويج افتراءات، وتجسس، ومراقبة واستنطاقات ومحاكمات [1]

أمور كلها سبق أن رواها الفقيد أبراهام السرفاتي في كتابه «ذاكرة الآخر». وكان قد أتى نقدا ذاتيا على النحو التالي:» إليكم جميعا إخواني اعتذر لأني لم أعرف، سيما في ذلك العام الرهيب 1979 ، كيف أحارب التعصب في صفوفنا . سم العصبوية هذا الذي كان ينسفنا بذريعة النقاء الثوري . هذا الانحراف الذي يدمر كل مبدأ أخلاقي». [2]

لم يكن بوسع السرفاتي، الذي تكون فكريا منذ شبابه في أحضان الحزب الشيوعي المغربي الستاليني، أن يحيط بجوهر الأمر ولو بعد 23 سنة مما حدث، فاعتبر ذلك التعصب وقمع الرأي الآخر نتاجا لما يسميه العقائد الجامدة حول «الحزب اللينيني». ينم هذا ببساطة عن جهل بحقيقة المركزية الديمقراطية في الحزب اللينيني. فتأويل المركزية الديمقراطية في اتجاه مونوليتي (خط الرأي الأوحد) وحزب حديدي ظهر سنة 1924 فقط مع تقرير زينفييف إلى مؤتمر الأممية الثالثة الخامس. و لم يلغ حق تكوين الاتجاهات في روسيا سوى لاعتبارات حرب أهلية اعتبرت استثنائية.

تذكير تاريخي

تقوم المركزية البيروقراطية التي فرضتها الستالينية في الحركة الشيوعية العالمية، ضمن مصائب أخرى، على منع تشكيل اتجاهات وتكتلات داخل الحزب. دعونا أولا نعيد إلى الأذهان ماهية الاتجاه (التيار) والتكتل.

حق تكوين اتجاه أو تكتل داخل تنظيم آلية ديمقراطية تتيح لمن يشتركون وجهة نظر حول مسألة أو عدة مسائل إمكان أن يتجمعوا حول خط، ونقد مشترك لرأي أغلبية المنظمة، بقصد بروزهم بنحو أفضل، والدفع بآرائهم والتقدم إلى الهيئات والمؤتمرات بوجهة نظرهم. وللاتجاه طابع مؤقت، غالبا إبان تحضير مؤتمر.

حق التكتل شبيه، إلا أن التكتل يكون مهيكلا أكثر، حول مواقف موحدة من جميع المسائل يدافع عنها أعضاؤه حتى في حال عدم موافقتهم على أحد المواقف، أي انه محكوم بانضباط خاص. انه نوع من التنظيم داخل التنظيم. يُعطى للاتجاه والتكتل حق عرض الرأي الخاص في المنشورات الداخلية، و حق ظهور خارجي، لا سيما إعلامي وتمثيل في هيئات المنظمة حسب تصويت المؤتمر.

وقد كان تاريخ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي تاريخ اتجاهات وتكتلات، حيث كان

التتمة في الصفحة 04

عمال النظافة بمولاي بوسلهام : حالة فاقعة لانتفاء أبسط الحقوق العمالية

بقلم: المراسل

تواصل جريدة المناضل-ة رصد فظاعات أوضاع شغيلة قطاع تدبير خدمة النظافة بالمدن ، قبر آلية التدبير المفوض ضمن السياسات النيوليبرالية بالمغرب منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي ، تدبير بصفقات سمتها الأساسية : التسيير والتدبير الجماعي للخدمات العمومية وخدمة الرأسمال (الشركات). الضحايا دائما العمال من حيث هشاشة التشغيل وهزالة الأجور ومكملاتها .

في هذا الاطار، نظمت جريدة المناضلة مساء يوم الاحد 01 يونيو 2025 رفقة ثلاثة عمال نظافة(كدش) في سيدي سليمان ، زيارة تضامنية لعمال النظافة بمولاي بوسلهام (اقليم القنيطرة) في معتصمهم المفتوح منذ سنة وتسعة أشهر أمام مقر الجماعة الترابية للمدينة . استقبلنا العمال بكل طيبة وحس عمالي طبقي معبرين عن الشكر والاصرار والصمود البطولي من أجل انتزاع حقهم بالعودة للعمل وبكامل الضمانات القانونية الشغلية .

شملت هذه الأجواء التضامنية حوارا عماليا:

1 – حول سبب الاعتصام المفتوح وخلفيات التوقيف عن العمل الذي طالهم

شهدت جماعة مولاي بوسلهام 2015 أول تفويت لقطاع النظافة إلى شركة «كازا تكنيك» للتدبير المفوض لمدة 7 سنوات (من غشت 2015 إلى غاية غشت 2022). شغلت الشركة عند انطلاقها 26 عاملا ، لتزيد بعد ذلك العدد إلى 36. كان هناك بشكل عام احترام للحد الأدنى للأجور ولحق الأقدمية وساعات العمل اليومية والعطل الاسبوعية والسنوية ماعدا الحصول على منح مكملة (العيد ، الدخول المدرسي، رمضان) كما هو حال بعض شغيلة القطاع في عدد من المدن الأخرى القريبة. في بداية شتنبر 2021، أسس العمال نقابة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وشكلوا مكتبا نقابيا من 07 . كان الأمل هو التفاوض مع الشركة والجماعة من أجل تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية بوجه مشاق العمل في مدينة سياحية على طول أيام السنة. هنا بدأ التضييق على العمال و العمل النقابي ، حيث تلكأت وتماطلت السلطة المحلية في منحنا وصل الايداع ، بل قيل لنا شفويا أنه من مصلحتنا تغيير الاطار النقابي الذي اخترناه بآخر، وكنا نعرف أن رئيس الجماعة المنتمي لحزب الحصان (في نفس الوقت رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس النواب) هو من أشار إلى ذلك.

لم تتوصل النقابة بوصل الإيداع القانوني إلا بعد تدخل المكتب الاقليمي لكدش بالقنيطرة (وكاتبه العام الذي كان مستشارا باسم كدش بمجلس المستشارين).

تجذر الاشارة هنا، إلى أن أغلبية الـ 29 عضوا في مجلس جماعة مولاي بوسلهام، هم مستثمرون زراعيون (رأسمالين زراعيين في الفواكه (بوجه خاص الأفوكادو...). مستثمرون معتصرون لعرق شغيلة زراعية ضمن ظروف وأجور بؤس، يخشون دخول عمل نقابي إلى المنطقة، وسعوا إلى اجتثاثها من المهد، أو على الأقل هزيمتها حتى تكون عبرة.

بعد انتهاء مدة الصفقة المبرمة مع شركة كازا تكنيك في غشت 2022، مدد لها المجلس الجماعي لمدة 6 أشهر مرتين ، كيف لا نعرف ، ثم جرى تمديد ثالث لم يدم إلا شهرين، حيث توقف الورش في أكتوبر 202 بشكل طارئ وغامض . توقف العمل وشُرد العمال. وبعد تسعة أشهر جرى التفويت مرة أخرى إلى شركة « Tout Propreté » أي في غشت 2024 . لتكون المفاجأة بأن الشركة الجديدة الحديثة تخلت عن كل العمال السابقين الذين قضى معظمهم 8 سنوات عمل كاملة.

طبعاً يجهل العمال كل شيء عن دفتر التحملات الذي وقعته الشركة بل أن هناك إصرار على حرماننا من المعلومات المتعلقة بها، لكن ما نعلمه بالملموس هو :

- غياب الشق الاجتماعي في الصفقة الجديدة ودفتر التحملات الموقع. حيث ينعدم الاعتراف بحقوق العمال القدامى كما هو متعارف عليه في القوانين الشغلية.

- خرق الجماعة السافر وسلطات الوصاية والشركة الجديدة لأبسط حقوق العمال الجماعية ضمن الصفقة (دفتر التحملات «المجهول») : المادة 19 من مدونة الشغل والفصل 26 من قانون التدبير المفوض 05-54 (2005) والمضمون تنفيذه بالظهير الشريف رقم 15 06-1 الصادر في 14 فبراير 2006 (المقنن للتعاون بين القطاع العام والخاص في تدبير المرفق العمومي)، الضامن لحق العمال القدامى في الاستمرارية الشغلية دون المس بمكتسباتهم.

شغلت الشركة الجديدة عمالا جددا أقل 25- عامل و بعقود عمل محددة في 03 أشهر تُجدد مرة واحدة. ما يعني تكثيف الاستغلال و هشاشة دائمة دون أي ضمانات.

كان منطق الدولة النيوليبرالي بخصوص التدبير المفوض–النهوض بالخدمة العمومية للمواطنين وضمان جودة الأداء والنهوض بالتشغيل، لكن الواقع يقول العكس. منطق التوزيع الريعي للمالية العمومية واستزافها و تكثيف استغلال الأجراء في شروط عمل بئيسة بأجور متدنية وعلاقات شغل هشة لصالح الرأسمال الخاص.

نمثل عموما، نحن 36 عاملا بمولاي بوسلهام ، قطاع النظافة، أنموذجا لضحايا الرأسمال المنتخب لخدمة المرفق العمومي وشريكه في التدبير المفوض. هذا دون الحديث عن رداءة خدمة النظافة في المدينة (لأننا في آخر المطاف من قاطني المدينة)، مدينة تتوسع سياحيا باطراد دون أن ينعكس ذلك على رداءة شاطئ وأزقة الجماعة.

2–التنظيم النقابي والتضامن في المعركة

كما ذُكر أعلاه : جرى تأسيس مكتب نقابي في 2021 وكانت السنة النهائية في صفقة «كازا تكنيك» ، صمدنا وواجهنا المضايقات وكنا نحضر لتحقيق مزيد من المكتسبات مع تجربة تدبير جديد، وكان المكتب نشيطا في حضور ومتابعة الأنشطة النقابية على صعيد الاقليم والجهة وعلى المستوى الوطني : حضور اجتماعات نقابية وملتقيات قطاعية كالذي نظمه عمال النظافة في سيدي سليمان .

بعد توقيفنا في الشروط والسياق الذي سبقت الاشارة إليه جوابا على السؤال الأول، شرعنا في تنظيم اعتصام مفتوح أمام الجماعة المسؤولة الأولى عن الصفقة ودفتر التحملات الذي يجب أن يحترم القانون بأسبقية العمال القدامى في التشغيل وبكامل مكتسباتنا وبعقود عمل دائمة ، فضلا عن اعتبارنا مفاوض اجتماعي وفق قانون الشغل.

اليوم نحن في اعتصام لسنة ونصف.

كان التضامن قويا من قبل النقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض – كدش- والاتحاد الاقليمي بالقنيطرة وبالجهة من خلال قافلة . وأيضا من طرف المكاتب النقابية للنظافة بالجهة وخاصة إخوتنا بسيدي سليمان الذين قاموا بتقديم دعم مادي إضافي إلى تجسيد التضامن الحضوري. كتبت على نضالاتنا الصحافة الالكترونية مشكورة. كما صدرت بيانات تضامن من قوى سياسية(فرع حزب النهج جهويا مثلا)، كما نشكر، جريدة المناضلة ومناضلي شغيلة النظافة الكدشيين بسيدي سليمان على زيارتهم التضامنية والدعم المقدم لنضالنا اليوم ..

كما نظمت العائلات زيارات تضامن أيضا، وشاركت في قوافل المساندة بوقفات أمام مقر الجماعة.

3 – تطورات الملف حاليا :

تتذرع الشركة الجديدة منذ البداية بأنها لم تتسلم لائحة العمال بالورش من الجماعة ، وتظل الجماعة رافضة الحوار مع العمال من خلال مكتبهم النقابي.

بتدخل ومتابعة من المكتب الاقليمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في القنيطرة عقدت النقابة اجتماعا مع العامل الحديد في 23 يناير 2025. أنصت لعرض المشكل ووعد بحل ما يضمن إعادة العمال للعمل، وعُقد لقاء ثان بحضور رئيس جماعة مولاي بوسلهام ومدير الشركة الجديدة يوم 12 فبراير 2025 حيث اشترط عامل الاقليم عودة العمال المعتصمين للعمل أو فسخ العقدة . وطلبت الشركة مهلة من أجل ترتيب أمرها. وكلف عامل الاقليم رئيس قسم الجماعات الترابية بالعمالة لمتابعة الأمر. وفي إطار هذه المتابعة جرى إرسال انذارات (3 حاليا) من أجل تطبيق الأمر العاملي ، وجرى عقد لقائين مؤخرا بالعمالة يوم الاثنين 26 ماي 2025 وأخر يوم الخميس 29 ماي تم التأكيد فيه على فسخ الصفقة وإعادة -التفويت من جديد بما يضمن حقوق العمال القدامى المعتصمين .

4 – الآفاق النضالية :

كشغيلة متضررة من التوقيف غير القانوني ، مصرون على مواصلة الاعتصام والنضال «لا خيار أمامنا» ونأمل أن تقوم العمالة والجماعة بحل المشكل وتمكيننا من حقنا في الشغل كمجموعة و الحفاظ على مكتسباتنا واعتبار أقدميتنا ضمن أي صفقة أو دفتر تحملات جديد، المهم هو تطبيق ما جاء في القانون (مدونة الشغل في مادتها 19 وقانون التدبير المفوض في فصله 26..). أو بملحق جماعي يضمن حقوقنا الاجتماعية والشغلية في الصفقة .

إننا كعمال ذوو استحقاق ، نأمل أيضا نناضل من أجل ضمان حقوق الشغيلة الجدد ورفع الهشاشة عنهم، خاصة أن المدينة بوظائفها السياحية وتوسعها المتزايد محتاجة إلى مزيد من العمال للقيام بأشغال نظافة جيدة قولا و فعلا في ظل بيئة سليمة وتشغيل في صالح الشباب وليس أن تبقى المالية العمومية ربعا مباحا للخواص.

نجدد الشكر لجريدة المناضل-ة، الإعلام العمالي الصادق، وندعوا إلى تكثيف التضامن بين العمال والعاملات بوجه ما تشهده من زحف على المكتسبات العمالية : قانون منع الاضراب وحقوق شغلية ...

المركزية الديموقراطية من لينين الى ستالين

تتمة الصفحة 06

بقلم فيليب روبريو

ان هؤلاء العمال «لا يجوز ان يجدوا في أصلهم البروليتاري أي عذر لهم »، لأنهم « يشكلون بالنسبة للحزب أسوأ ثقل معيق ». وأوضحت رسالة اللجنة المركزية، اخيرا، أن الاجراءات الانتقامية ازاء اعضاء الحزب الذين يحملون آراء الاكثرية (مثلا الاعضاء السابقون في المعارضة العمالية لا يمكن القبول بها في أي حال ».

2 نموذج تنظيمي جديد

بعد المؤتمر العاشر وحتى اصابته بمرضه الرهيب، ظل لينين يزاول أعماله طيلة أربعة عشر شهرا. فماذا حل بحق الاتجاه خلال تلك الفترة ؟ اي مصير ملموس عرفته الاقليات وأعضاؤها حينذاك ؟ هاكم أولا نكتة بليغة في هذا المجال. فبينما كان لينين، أثناء المؤتمر العاشر، ينهي تقريرا عن شلل المصانع وتفتت الطبقة العاملة التي توزعت بين ضحايا ساحات القتال والمجندين في جهاز الدولة الجديد واللاجئين إلى الارياف لتأمين عيشهم، قاطعه بلشفي قديم من مقعده قائلا : « دعوني أهنئكم، فلاديمير اليتش، لممارستكم الديكتاتورية باسم طبقة لم تعد موجودة ». لم يكن صاحب هذه المزحة الثاقبة سوى شليابنيكوف نفسه، وهو الوحيد بين القادة الهامين الذي أصله عامل معدن حقيقي، بالإضافة إلى كونه زعيم « المعارضة العمالية ». وقد أعيد انتخابه الى اللجنة المركزية من قبل المؤتمر العاشر بناء على إصرار ... لينين. بعد ذلك بقليل، في اغسطس 1921 اتهمه هذا الأخير بارتكاب خرق خطير للقرار حول الحزب وطلب من اللجنة المركزية أن تطرده. لكن « برلمان الحزب » رفض الطلب. وقد كرر لينين طلبه في المؤتمر اللاحق، الحادي عشر، سنة 1922(كانت المؤتمرات سنوية آنذاك) وهو اخر مؤتمر شارك فيه لينين وسقط مرة أخرى.

هكذا كان لينين، بعيدا عن أن يكون ديكتاتورا مطلق السلطات، لم يكن أبدا في الواقع أكثر من « الأول بين متساوين « على رأس حزب كان وحده يمارس آنذاك الديكتاتورية باسم البروليتاريا. وكان أمرا طبيعيا جدا النسبة لشيوعي ذلك الزمان أن يشاهدوا، في اللجنة المركزية أو في المؤتمر السنوي، أقلية، أو حتى أكثرية في بعض الأحيان، تنتقد أو تشجب الأول بين زعمائهم. وبقي الأمر على هذه الحال حتى آخر لحظات حياة لينين السياسية، بل حتى بعد ذلك بقليل، بالرغم من بدء ظهور معارضين اشتكوا من نظام الحزب الداخلي خلال الاشهر الأخيرة من نشاط الثوري الكبير، في نهاية عام 1921 وبداية 1922. فقد تسلط على لينين آنذاك الخوف من التفكك الذي هدد روسيا الثورية. وهذا ما دفع بالمؤتمر العاشر إلى تعيين رجل حازم لمنصب الأمانة العامة. بدأ ستالين العمل وكان بوسعه أن يغالي، حيث كانت الأذهان متوفرة ومعبأة إلى أقصى حد بضرورة الانضباط الملحة.

بعد المؤتمر الحادي عشر بأقل من شهرين، يوم 26 مايو 1922 بالتحديد، أصيب لينين إصابة قاسية بالمرض الذي أودى لاحقا بحياته. بعد ذلك التاريخ، لم يعد إلى مزاولة أعماله واكتفى ببعض المداخلات بإيجاز ويأس متزايدين.

التتمة في الصفحة

عين على نضالات طبقتنا

بقلم: العاصي

عاملات النظافة في الناظور يحتجن

تخوض عاملات النظافة بمندوبية الصحة في الناظور، العاملات في شركة ISTITMAR ، المنضوون في نقابة إ مش، إضرابا إنذاريا يوم 2 يونيو 2025 ، احتجاجا على تأخر أجور ثلاثة أشهر من العمل. يذكر أن الإضراب اتخذه جمعا عاما انعقد يوم 27 مايو.

عمال النظافة التابعون لشركة النظافة أوزون بمدينة سيدي يحيى الغرب يخطرون للمرة العاشرة إلى خوض إضراب عن العمل...

اضطر مرة أخرى عمال النظافة التابعون لشركة النظافة أوزون بمدينة سيدي يحيى الغرب إلى خوض إضراب عن العمل يوم الأربعاء 28 ماي 2025 ، وذلك بسبب عدم توصلهم برواتبهم الشهرية ومستحقاتهم...

شركة «أوزون» بسيدي يحيى الغرب، المفوض لها تدبير قطاع النظافة، هي «أحد فروع مجموعة أوزون للبيئة والخدمات، كانت قد فازت شهر شتنبر 2022، بصفقة التدبير المفوض للنفايات الصلبة بالمدينة بتكلفة إجمالية بمبلغ قيمته 847115520.00 درهم سنويا لجمع ما يفوق 15 ألف طن من النفايات كل سنة».

وحسب المنابر الإعلامية التي نقلت الخبر، أنها المرة العاشرة التي يضطر فيها العمال إلى خوض إضراب عن العمل بسبب بتأخر صرف أجورهم ومستحقاتهم، والمطالبة بتحسين ظروف عملهم المزرية والشاقة، وذلك بتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية، وتمتيع العمال بالحقوق المنصوص عليها في قوانين الشغل... الإضراب جعل المدينة تعيش حالة من تراكم النفايات بأحيائها وشوارعها وساحاتها وحول الحاويات...تجدر الإشارة إلى أن تأخير أداء الأجور الشهرية على العمال التابعين لشركات التدبير المفوض، وعدم أدائها في وقتها، ظاهرة تتكرر في مختلف الأقاليم، ما يتطلب من العمال توحيد صفوفهم للنضال من أجل حل جذري لها...

سلا، الممرضون في احتجاج

سينظم الممرضون العاملون بالقطاع العام بمدينة سلا وقفات احتجاجية، على الشكل التالي، الأولى أمام مستشفى مولاي عبد الله، تعقبها وقفة ثانية أمام مقر مندوبية وزارة الصحة بسلا، مع الإعلان عن خطوات نضالية تصعيدية مستقبلاً ما لم يجري تلبية مطالبهم/هن.انتقد الممرضون بشدة ما اعتبروه «سوء تدبير الموارد البشرية»، مشيرين إلى أن توزيع الأطر الصحية لا يأخذ بعين الاعتبار حجم الخصاص المهول ولا ضغط العمل المتزايد داخل المؤسسات الصحية بالإقليم، منددين بما وصفوه بـ«تزكية» ظاهرة الموظفين الأشباح من خلال توجيه أطر صحية نحو مؤسسات لم تدخل الخدمة منذ أكثر من سنتين، ما يفاقم العجز المسجل في المؤسسات الفعلية.أعرب الممرضون عن استيائهم من ما وصفوه بـ«خروقات صارخة في المساطر القانونية المتعلقة بالتنقيلات»، متحدثين عن تنفيذ تنقيلات خارج إطار الحركة الانتقالية ودون استحضار حاجيات المصلحة، منددين بالموافقة على تنقيلات خارج تراب عمالة سلا رغم الخصاص الحاد الذي تعانيه المنطقة.

وأشاروا إلى استمرار تأخر صرف تعويضات الحراسة والإلزامية الخاصة بسنة 2024 والثلث الأول من سنة 2025، فضـ عن «اختفاء ميزانية المحروقات»، ما أجبر المرضى على تحمل تكاليف التنقل عبر سيارات الإسعاف نحو أقسام المستعجلات ووحدة الولادة.

هذا وأكد الممرضون على انعدام وضعف التجهيزات حيث هناك أعطاب في عدد من الأجهزة والمعدات الطبية الحيوية، سيما أجهزة الأشعة الخاصة بالعناية المركزة، التي بقيت، حسب تعبيرهم، خارج صفقات الصيانة السنوية، ما يدفع المرضى إلى التنقل نحو مستشفيات أخرى بحثاً عن خدمات كان من المفترض توفيرها محلياً.

أساتذة جامعيون يحتجون أمام الوزارة

دعت التنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم العالي المتضررين من الأقدمية العامة إلى وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يوم الثلاثاء 3 يونيو المقبل. وقالت التنسيقية في بلاغ إن وقفتها تأتي في ظل استمرار تماطل ولا مبالاة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في التعامل مع ملف الأقدمية العامة المكتسبة في الوظيفة العمومية. أمام التنصل غير المبرر من الالتزامات السابقة، دعت التنسيقية كافة المتضررين إلى الانخراط الواسع والمكثف في الوقفة الاحتجاجية المزمع تنظيمها، رفضا لـ "قرصنة" سنوات الأقدمية العامة المكتسبة في الوظيفة العمومية. أكدت التنسيقية أيضا أن ملف الأقدمية العامة بما يحمل من ظلم وحيف، كان ولا يزال من أولويات الملف المطلبي الوطني منذ مؤتمر مراكش سنة 2018 ، حيث واصل الأساتذة الباحثون المتضررون خوض أشكال نضالية نوعية وناجحة، رغم تعدد جولات الحوار مع الوزارة دون تحقيق أي نتيجة ملموسة.

مربيو/ات التعليم يسطرون برنامجا نضاليا

دعت اللجنة الجهوية لأساتذة التعليم الأولي (المنضوية في نقابة fne)استاذات واساتذة التعليم الأولي للمشاركة الوازنة والمكثفة في الوقفة الاحتجاجية الممركزة بالرباط أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يوم السبت 31 ماي 2025 الساعة العاشرة صباحا.من اجل: المطالبة بادماج اساتذة التعليم الاولي في اطار الوظيفة العمومية و تجديد ا مطالبة بضرورة الزيادة الفورية في الأجور. ودعت شغيلة التعليم الأولي الى مقاطعة كافة المهام الخارجة عن نطاق التربية و التكوين . وأعلنت تضامنها مع كافة أساتذة التعليم الأولي، الذين تعرضوا للطرد و التهديدات والمنتهكة حقوقهم (الأساتذة صليحة ، الاستاذ جواد اثر تعرضهما لحادثة شغل). وطالبت بإدماج و تسوية الوضعية الادارية والمالية لجميع استاذات واساتذة التعليم الأولي بالإضافة إلى رفض اي اقتطاع من اجور استاذات واساتذة التعليم الأولي ، بدون موجب حق قانوني في حالة المرض ، واجتياز الإمتحانات الجامعية ...، لاسيما أثناء وضع الشواهد الطبية وشواهد الحضور.

نحو تدبير أمثل لخلافات اليسار العمالي. . .صوب حزب شغيلة اشتراكي ثوري

تتمة الصفحة 03

بقلم : جنين داوود

البلاشفة احد اتجاهين في الحزب تحولا الى تكتلين علنيين في 1904 بعد ظهورهما في مؤتمر الحزب الثاني في 1903 . وتوحدا في المؤتمر الرابع في 1906 حيث كان البلاشفة أقلية، وأصبحوا أكثرية في المؤتمر الخامس 1907 . وفي 1909 ظهر داخل البلاشفة تكتل القصويين والاوتزوفيين، وفي نفس السنة كان لينين ضمن أقلية بين البلاشفة، بينما كانت الأكثرية ميالة الى التوفيقيين دعاة وحدة الحزب بجميع تكتلاته . ولم يحدث الانشقاق سوى في العام 1912.

وفيما بين ثورتي فبراير و أكتوبر صارع لينين من سماهم البلاشفة القدامى، الذين تعاونوا مع أطراف خارج الحزب ونشروا آراءهم في غير صحافة الحزب. وبعد الثورة ظهر تكتل الشيوعيين اليساريين، أشهرهم بوخارين، بشأن مسألة الصلح مع ألمانيا. وظهرت اتجاهات أبان النقاشات حول الشؤون العسكرية، وحول المسألة النقابية وحول الوضع العام في الحزب.

إن اعتبار منع الاتجاهات و التكتلات من صلب اللينينية محض تزوير، وقد أوضح أحد أعظم مؤرخي اللينينة ذلك بقول:

«إن لينين، المستعد دائما لأن يخوض مع المعارضة سجالاً حاداً، لم ينكر عليها طيلة تلك السنوات لا حق الدفاع عن أطروحاتها ولا وسائل ذلك . ولم تكن تلك هي الحال فقط خلال الجدال حول بريست - ليتوفسك، حين تمنى منذ المناوشات الأولى انعقاد جمعية تمثل فيها كل الآراء، وكل وجهات النظر . وقد تكرس هذا الموقف في أحداث أخرى من حياة الحزب. ففي المؤتمر الثامن، مثلا ، طالب لينين بـ «تمثيل المعارضة» في الأجهزة المكلفة بوضع نص البرنامج الجديد . وإذ فعل ذلك، كان يؤكد فقط وجهة النظر التي كان عبر عنها في المؤتمر السابق حين سلم بشرعية «التيارات» و«الأجنحة»: «أغلبية» و«معارضة» في الصراع الداخلي. لم يكن تمثيل الاتجاهات من جهة أخرى معتبراً فقط أمراً طبيعياً في المؤتمر، بل كذلك على مستوى اللجنة المركزية التي كان لينين يتمنى أن تكون متجانسة لكن ليس مونوليتية، وحيث لم تكن قاعدة الإجماع جائزة. كذلك طالب بحضور المعارضة -الشيوعية اليسارية عام 1918 و «المعارضة العمالية» عام 1921 - على هذا المستوى من القرار . كان يجب كذلك تطبيق تمثيل الاتجاهات في اختيار القادة الذين قد تنتدبهم المنظمة النقابية إلى اللجنة المركزية» [3].

لم يكن منع التكتلات في 1921 (في مؤتمر الحزب العاشر، وللإشارة لم يمنع الاتجاهات) منعا مبدئيا، بل ظرفيا بوجه الأخطار، بقصد صون وحدة الحزب في مرحلة عصيبة . ورغم القرار ظهرت تكتلات . وقد أثبت التاريخ ان المنع المستمر للتكتلات، كان مدخلا ملائما للانحطاط البيروقراطي.

إن منع التكتلات يؤدي الى قمع وإرهاب يمارسه الجهاز، وتشجيعها يؤدي إلى الانشقاق. لهذا ليس المنع هو المفيد، بل احترام حقوقها الديمقراطية، بما يسمح بمطالبتها باحترام المركزية أي الانضباط لقرارات الأكثرية، ومن ثمة فإن المعالجة السليمة هي في إقناعها بالحفاظ على وحدة المنظمة. وطبعا عندما تبلغ الخلافات مستوى لا تعايش، فلا مفر من الانشقاق.

عود على بدء : الحالة المغربية

لم يقتصر تأثير الستالينية الضار، فيما يخص الديمقراطية في التنظيمات، على الجناح السياسي للحركة العمالية المغربية (الحزب الشيوعي المغربي والمنظمات الثورية الماركسية التالية له)، بل شملت الحركة النقابية. فقد نقلت أنظمة الاتحاد المغربي للشغل بندا من أنظمة الكونفدرالية العامة للشغل CGT، التي كانت تحت سطوة الحزب الشيوعي الفرنسي الستاليني حتى العظم، بندا يمنع تشكيل تيارات داخل النقابة.

جاء في أنظمة س.ج.ت لعام 1936 : » حرية الرأي وآلية الديمقراطية، المنصوص عليهما في المبادئ الأساسية للحركة النقابية، لا يمكن أن تبررا ولا أن تتسامحا مع تشكيل تكتلات بهدف تزييف الآلية العادية للديمقراطية داخلها.»

وهو ما ترجم في أنظمة الاتحاد المغربي للشغل في ثاني بند، يبرز الحرص الشديد على قمع الرأي المغاير، كما يلي:

« إن حرية الرأي و الديمقراطية اللتين قرتهما المبادئ الأساسية للحركة النقابية لا تسوغان ولا تسمحان بإنشاء منظمات تعمل داخل النقابة كفروع تهدف إلى التأثير على التمشي الاعتيادي للديمقراطية داخل النقابة وتزييفه».

وبرغم المزاعم الديمقراطية الطنانة الملازمة لتأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، فقد نقلت في قانونها الأساسي لحظة التأسيس في مؤتمر نوفمبر 1978 مضمون بند الاتحاد المغربي للشغل أعلاه، كما يلي:

الفصل الثالث: «إن التسيير الديمقراطي وحرية التعبير يمثلان مبادئ أساسية للعمل النقابي لا يبرران إنشاء تنظيمات تعمل داخل النقابات كتكتلات من أجل التأثير على الاختيار الحر للأعضاء والمس بالديمقراطية الداخلية».

التيارات ما هي إلا آلية لممارسة الديمقراطية بتمكين من يشتركون الرأي من التعبير عنه بشكل جماعي، والسعي للاقناع به. وتراه في الصيغ البيروقراطية أعلاه يوضع بفذلكات لغوية على طرف نقيض من الديمقراطية.

منع تنظيم الاختلاف بالتعبير الجماعي عن الرأي في شكل تيارات أفضى في النقابتين إلى منع التعبير حتى عن رأي فردي ناقد، وإلى صنع آلية لاستبعاد الرأي المغاير، ومن ثمة قتل كل حياة داخلية، ما جعل المؤتمرات شكلية غايتها الوحيدة تنصيب الأجهزة وتقاسم المناصب لفرض رأي وحيد.

لم تنج الحركة العمالية المغربية، منظماتٍ سياسيةً ونقاباتٍ، من الانشقاقات برغم منع التعبير الجماعي المنظم عن الاختلاف، لا بل إن هذا المنع دافع قوي إلى الانشقاق. ومنع التعبير العلني عن اتجاهات لم يحل دون وجودها، بل دفعها إلى العمل المتخفي، وأدى إلى سيادة مناخ

التتمة في الصفحة 05

نحو تدبير أمثل لخلافات اليسار العمالي. . .صوب حزب شغيلة اشتراكي ثوري

تتمة الصفحة 04

بقلم : جنين داوود

غير صحي من الريبة و الدسائس. وكان الاستثناء الوحيد المشرق إلى حد ما متمثلا في تجربة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حيث كانت وجهات النظر المتباينة تتجسد في الفصائل الطلابية أيام عزها. وخاض مناضلو/ت الحزب الاشتراكي الموحد تجربة العمل بالتيارات، في سابقة حزبية تاريخية، شابتها عيوب موروثة عن سلبيات تجارب اليسار، وحتى تطلعات ذاتية تجلت في كون بعض أرضيات التيارات نسخا لأخرى من حيث المضمون الفكري و السياسي. وقد تصدى الرفيق ع. النوضة، أحد قيدومي الحركة الماركسية اللينينية، لتجربة الحزب الاشتراكي الموحد لينتقد «العمل بالتيارات داخل الحزب»، لكنه خلص بعد طول استعراض السلبيات إلى أن «العمل بأسلوب "التيارات"السياسية، ليس خَاطِئًا، أو سلبيًّا، أو مرفوضًا، بشكل دَائِم، أو مطلق. وإنما يكون العمل بهذه "التيارات"خاطئا حينما لا تتوفّر شُروطها الضرورية. ومن أهم شروط العمل بِـ "التيارات"السياسية، أن تكون هذه "التيارات"مجموعات فكرية، أو فِرَق ثَقَافية، أو عِلْمِيّة، وأن تكون مَرِنَة، وَمُتَحَوِّلَة، حسب تطور الظروف، وحسب تطور الاجتهادات الفكرية، أو النظرية، أو العلمية» [4].

لكن، أليست كل قاعدة عمل تؤتي غير المقصود منها عند انعدام شروطها.

ليس ع. النوضة وحده من أقنعته عقود من تجربة الحركة الماركسية-اللينينية بفائدة تنظيم ديمقراطي للاختلاف داخل منظمة النضال السياسي، حيث بدأ هذا الاقتناع يحرز تقدما بين المنشغلين/ت بمعضلة بناء تلك المنظمة. فهذا قيادي سابق في حزب النهج الديمقراطي العمالي، يفضي، بناء على تجربته المديدة في النضال اليساري، إلى ضرورة إيجاد صيغة لتنظيم الاختلاف. ففي مقابلة ضمن برنامج قناة AH [5] تطرقت لجوانب عديدة من تجربته من منظمة إلى الأمام السرية حتى الحاضر، استنتج الرفيق سعيد سكتي ما يلي:

« عديد من الأمور لم نطورها، وهذا ما يزال يتبعنا، احترام الاختلاف في الرأي والتقديرات المختلفة، ليس هناك احترام بل قمع، لم أعش في حياتي النضالية و التنظيمية قط في إطار فيه النسبية، أي الأغلبية والأقلية ، لكن الأقلية تُطحن، بدل أن تأخذ موقعها وإمكانية أن تشرح، تُطحن.. »

« وهذه المصيبة في عملنا السياسي و سلوكنا السياسي بحاجة الى قدر من النضج» (الدقيقة 43 الى 44 من الفيديو).

وإذ خطا الرفيق سكتي خطوة كبيرة إلى أمام، قياسا بالمألوف في تاريخ اليسار الجذري، فيبدو أن الصيغة المثلى لحل ما طرح من مشكلات لم تنجل له . حيث يضيف: «حدثت أحيانا احتكاكات لا ضرورة لها، لماذا ؟ لأنه لا مكان لحرية التعبير ولحرية الرأي ليس فقط لدى النهج، بل طولا وعرضا، أريد مثلا نموذجا عن تنظيم وما يستعمل من اليات كي يعبر مناضلوه ومناضلاته بحرية»(الدقيقة 53).

لا اندي درجة اطلاع الرفيق على التجربة البلشفية، كما أعطينا عنها صورة أعلاه، لكن احتكاكه باليسار الثوري الأوربي لاشك أفاده بأمثلة عما يبحث عنه. نسوق بالقدر الذي يتيحه المقام مثال الرابطة الشيوعية الثورية (فرع الأممية الرابعة سابقا في فرنسا).

ففي هذه المنظمة يكفي أن يحصل نداء حول أفكار بشأن مسألة أو مسائل سياسية على توقيع 30 مناضلا-ة كي يحظى التيار بالاعتراف مع إمكان تعبيره في نشرة النقاش الداخلي، وفي جريدة المنظمة. وكانت المنظمة تتحمل أيضا مصاريف تنقل ممثلي الاتجاه الى الأقاليم سعيا للإقناع بوجهة نظر التيار [6].

وبوجه عام يتمسك الثوريون المنتسبون إلى تراث البلشفية اللينينية الديمقراطي بحق الاتجاه وحق التكتل، إذ تنص أنظمة الأممية الرابعة على ما يلي:

-»تعترف فروع الأممية بحق الاتجاه وحق التكتل وتمارسهما في صفوفها، أي:

حق الأقليات السياسية بالاجتماع لكي تنظم الدفاع عن وجهة نظرها في النقاشات داخل التنظيم وحق هذه الأقليات في التعبير عن رأيها الخاص داخل التنظيم، لا بل علانية في قنوات تقبل بها الهيئات القيادية في التنظيم؛ وحقها في أن تمثل في هذه الهيئات بالذات وحقها في التمثيل النسبي في مؤتمرات التنظيم وحقها في إيصال رأيها إلى الأممية. إن من واجب الاتجاهات الأقلية احترام وحدة التنظيم وانضباطه في التنفيذ العملي للقرارات السياسية للأكثرية».[7]

لا شك أن تجربة الرفيق سكتي الغنية، ودرجة انشغاله بمعضلات حرية التعبير داخل اليسار الثوري، تؤهلانه للدفاع الصريح عن آلية التيارات/التكتلات، وهذا واجب يقتضيه تماسك وجهة نظره.

خلاصة الرأي أن أي تجميع لأنصار بناء حزب الطبقة العاملة يقتضي إتاحة إمكان التعبير والنقاش بحرية، وهو ما يتعذر بدون نفض مخلفات التجارب البيروقراطية، ومن ثمة تأمين حق تشكيل الاتجاهات والتكتلات.

إحالات:

الركاب ادريس بويسف: تحت ظلال للاشافية (ترجمة عبد القادر الشاوي)، منشورات طارق ، الدار البيضاء،2002، صفحة 264.

Serfaty Abraham et Daure Christine Daure . La Mémoire de l autre Edition TARIK , Casablanca,1993,p.188

ليبمان مارسيل، اللينينية في ظل لينين (ترجمة كميل داغر)، دار الحصاد، دمشق،

عبد الرحمان النوضة :نقد العَمل بالتيَارَات السياسية داخل الجزبز موقع لكم 17 يوليو 2021 . رابطك

https://lakome2.com/opinion/239187

حوار مع الرفيق سعيد سكتي https://www.youtube.com/watch?v=-oNEdW-p3Bg

Salles Jean Paul , Ligue communiste (1968-1981)révolutionnaire. Instrument du grand soir ou lieu d apprentissage-Presses universitaires de Rennes-2005. P

الأممية الرابعة من تروتسكي مؤسسا إلى الآن، فراسوا مورو (ترجمة كميل داغر)

دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2008 ، ص 315

المركزية الديموقراطية من لينين الى ستالين

بقلم فيليب روبريو

1 – التقرير والتنفيذ

(...) خلافا للأفكار المسبقة، فإن الفضل في التدشين التاريخي للمركزية الديمقراطية لا يمكن نسبه إلى لينين وحده أو إلى البلاشفة وحدهم.

فلا الصيغة ولا حتى الفكرة العامة كانتا موجودتين سنة 1902 في مؤلف لينين الشهير « ما العمل ؟ «. ولم تتسبب الأولى ولا الثانية سنة 1903 في الانشقاق الأول بين بلاشفة ومناشفة. وهي سيرورة انشقاق، نقولها بالمناسبة، انطلقت حول مشكلة محددة هي مشكلة الانتساب إلى الحزب العمالي الاشتراكي - الديموقراطي في روسيا (ح). ع. ا. د. ر.). فقد دعا لينين، في شروط قاسية هي شروط الحكم القيصري المطلق وبالرغم من إعجابه العظيم بالاشتراكية الديموقراطية الألمانية - إن وجد في التاريخ حزب جماهيري ضم اتجاهات وتكتلات فهو الحزب الالماني - دعا الى مركزة استثنائية في حزب غير علني، منضبط وسري، يتألف حصرا من مناضلين نشطين مجتمعين حول شبكة نخبوية، متينة ومرنة، من الثوريين المحترفين، المتنقلين والمتفرغين مئة بالمئة للنضال ضد الشرطة السياسية الرهيبة. وقد واجهه المناشفة بمفهوم واسع، أقل مركزة وأكثر رخاء، قضى بقبول جميع الانتسابات. وكما أثبتته إحدى دراسات المؤرخ رخ برانكو لازيتش الممتازة، ظهرت صيغة المركزية الديموقراطية ذاتها إلى العلن، للمرة الأولى، في مؤتمر التوحيد بين البلاشفة والمناشفة الذي انعقد سنة 1906 في ستوكهولم (وهو رابع مؤتمرات تلك الصيغة ح. ع. ا. د. ر. . ان مؤتمر 1906 هذا، بأكثريته المنشفية، هو الذي سجل في نظام ح. ع. ا. د. ر. الداخلي.

بعد ثورة 1905 اضطرت القيصرية الى القبول ببعض التنازلات، وأصبحت إمكانيات النضال المتاحة للثوريين أوسع. لذا عدل لينين وجهة نظره، وهو ينظر الى الحزب كأداة ينبغي تكييفها مع الوسط الذي تعمل فيه. فذهب إلى حد الاعتراف بانه بالغ في مرحلة 1902 - 1 بنتيجة رد فعل ضد المناشفة. مذاك وحتى سنة 1917، لم يحدث أي تغيير جدير بالذكر في مفهوم الحزب أو في ممارسته. فإن الاشارات الى المركزية الديموقراطية نادرة جدا في تلك المرحلة التي شهدت صراعات حادة بين الاتجاهات او التكتلات وفي عام 1917 جرى الانتقال من البلشفية الشللية إلى البلشفية الثورية دون تعديل ما في حياة التنظيم الداخلية. بل ان علنية المناقشات بين الآراء المتعارضة وفقدان الاجماع يعكسان بصورة باهرة جدا وجود تيارات فكرية مختلفة في ما بينها. وغالبا ما وجد لينين نفسه في وضع حرج، بل في أقلية.

وقد بقيت البلشفية الثورية حتى في أسوأ الظروف، حزب اتجاهات وتكتلات. تشهد على ذلك السجالات الحادة التي ميزت الطريقة التي جرى بها اتخاذ جميع القرارات الهامة في مرحلة 1917 - 1921 : ثورة اكتوبر، مسألة حكومة الاتحاد مع الاتجاهات الكبرى في الاشتراكية غير البلشفية، صلح برس ليتوفسك المنفرد، المشكلة العسكرية في المؤتمر الثامن للحزب برست. سنة 1919 في ذروة الحرب الاهلية، عندما تبنى المؤتمر سياسة لينين وتروتسكي العسكرية بـ 174 صوتا في مقابل 75.

وفي عام 1921، بعد الحرب الأهلية، عندما حصل المنعطف الكبير المتمثل بالمؤتمر العاشر الذي تبنى النيب السياسة الاقتصادية الجديدة والغي التكتلات، انتصرت أطروحات لينين، خلال النقاش حول المسألة النقابية، بأكثرية 336 صوتا في مقابل 50 صوتا لأطروحات ترو سكي وبوخارين و 18 صوتا لأطروحات « المعارضة العمالية «. بيد أن تلاحم الحزب لم يمس، رغم التوتر البالغ الذي ميز وضع روسيا والمجابهة داخل الحزب في آن واحد. وقد صوت 25 مندوباً فقط ضد القرار حول وحدة الحزب الذي قدمه لينين.

هذا القرار انتقد على الأخص « ظهور كتل لها مناهجها الخاصة وميل إلى الانكماش في نفسها الى حد ما والى انشاء انضباطها الكتلوي الخاص « ومنع البند الرابع من هذا القرار ان تجري النقاشات حول الحزب « في تكتلات « غير ان البند ذاته أكد على ان هذه النقاشات يجب ان تخاض في هيئات الحزب النظامية، قبل أن يضيف التحديد التالي : «ولهذا الغرض، يقرر المؤتمر اصدار نشرة المناقشة « والمجموعات الخاصة بمزيد من الانتظام «. وأخيرا، نص البند السابع على تخويل اللجنة المركزية سلطة طرد أحد اعضائها، لفرض احترام ما جاء في القرار، شرط موافقة أكثرية الثلثين. وكما ذكر المؤرخ بيا برورويه في مؤلفه عن (الحزب البلشفي «، كان هذا القرار مفتاح التحول اللاحق للحزب وتواري الديموقراطية العمالية بينما كانت الغاية منه فقط تحديد اطار لهذه الاخيرة).

تمثيل الأقلية

أثناء تحضير المؤتمر العاشر وبمناسبة خطاب القاه يوم 21 نوفمبر 1920 في كونفرنس اقليم موسكو، دعا لينين بوضوح إلى تمثيل الأقلية في لجنة موسكو، وقال : « عندما تتعارض كتلتان أو تياران او تكتلان في انتخابات من أجل انتخاب كونفرنس للحزب، وهي هيئة تقريرية، لا غنى عن التمثيل النسبي «. لكن « عندما يتعلق الأمر بتشكيل هيئة تنفيذية مسؤولة عن ادارة النشاط العملي، لم يسبق قط أن طبق التمثيل النسبي ولا يمكن اعتباره صحيحا «.

نلاحظ في تلك المرحلة أن :

(1) صراع الاتجاهات والتجمعات، بل التكتلات، لا زال يعتبر ظاهرة طبيعية.

(ب) الاقلية ينبغي تمثيلها في القيادات التنفيذية، لكن ليس على اساس التمثيل النسبي.

(ج) المندوبين وأعضاء المؤتمر ينبغي، في ما يخصهم، انتخابهم وفقا لتمثيل الاتجاهات النسبي.

وفي الواقع، في مارس 1921، ورغم معارضة تروتسكي – الذي هزم حول هذه النقطة بأكثرية 8 أصوات في مقابل 7، في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في 12 يناير 1921 - قام المؤتمر العاشر بانتخاب اللجنة المركزية على اساس البرامج المختلفة التي عرضت على التصويت خلال المناقشة حول المسألة النقابية. وقد التقى بين أعضاء اللجنة المركزية تلك، تروتسكي وثلاثة من أنصاره و بوخارين و ... شليا بنيكوف، زعيم المعارضة العمالية. لا بل أكثر من ذلك : فقد اقترح ريازانوف على المؤتمر تعديلا للقرار حول الوحدة ينص على أن يمنع في المستقبل انتخاب اللجنة المركزية على اساس لوائح من المرشحين المؤيدين لبرامج سياسية مختلفة ... أي أن ريازانوف اقترح أن يمتد منع التكتلات الى الاتجاهات ايضا وهو بذلك، كان يقترح أن يطبق في الحزب النظام الداخلي الذي فرضه ستالين بعد بضع سنين دون تدوينه في النصوص : تصويت المؤتمرات على برنامج سياسي واحد تعرضه القيادة السابقة على الحزب، وانتخاب اللجنة المركزية على أساس لائحة واحدة من المرشحين الموافقين كليا على المشروع السياسي. وقد رد لينين بحيوية على اقتراح ريازانوف : « لا نستطيع ان نحرم الحزب واعضاء اللجنة المركزية من حق الاحتكام الى الحزب اذا اثارت مسألة اساسية خلافات «. ويوضح فكرته قائلا : «اذا اثارت الظروف خلافات اساسية، هل يمكن منع عرضها على الحزب بالحملة ليحكم فيها ؟ كلا ! انها امنية مغالية، غير قابلة للتحقيق، واقترح رفضها «. وقد رفضها المؤتمر فعلا الوحيد.

بعد ذلك بقليل، تقرر إجراء حملة تطهير في الحزب. وقد شرحت اللجنة المركزية في تعليماتها اسباب الحملة وحددت أهدافها. فاتهمت عناصر الأوساط الاجتماعية الغريبة عنا «، لكن ايضا « العمال الذين افسدتهم ممارسة السلطة والذين فقدوا جميع مزايا البروليتاري ليحتازوا عيوب البيروقراطي «. واضافت اللجنة المركزية تقول

التتمة في الصفحة 07